



لهجة

«كورونا» والاقتصاد



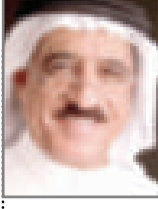
يعيش العالم اليوم وضعا غير مألوف، فمعظم سكان المعمورة لم يشهدوا أحداثا مماثلة لما يقع اليوم جراء الوباء المعروف بكورونا إذ يعد هذا الوضع استثنائيا من مختلف الجوانب وسيشكل لا محالة منعطفا كبيرا في تاريخ الإنسانية جمعاء، ليس لخطورته فحسب بل لآثاره الوخيمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كذلك، فكما هو معروف أثارت مخاطر الأوبئة والأمراض عبر العصور الكثير من الأسئلة والاشكاليات، وهو نفس النقاش الذي طرحه الآن جائحة كورونا باعتبارها وباء عالمياً، أثر بشكل مباشر على المعاملات الدولية البشرية والتجارية والسياسية، حيث فرض تفشي الوباء على الشعوب اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية، العزل والحجر الصحي والتباعد الاجتماعي ومنع السفر، ما انعكس سلباً على الاقتصاد حيث أصبح يعيش حالة من الركود الحاد والانكماش المفاجئ، وبالتالي ظهور أزمة اقتصادية عالمية غير متوقعة. فيما كانت التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2020 تتنبأ بسنة من النمو الثابت أي لم يكن بالنمو المتزايد، جاء تفشي الفيروس التاجي، وسبب صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي، فقد خفضت المنظمة توقعاتها إلى النصف من 2.9% إلى 1.5%، وربما تسوء الأمور أكثر إلى درجة تسجيل عجز في الدخل العالمي بقيمة 2000 مليار دولار، ما يعني انهيار الاقتصاد العالمي بصفة كلية، ما يشبه الكساد الكبير الذي أعقب الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 حيث لم تسلم منها أي دولة سواء الدول المتقدمة أو النامية بحكم الترابط العالمي بين اقتصاديات الدول. منذ تفشيه لا يزال فيروس كورونا يعيش في الاقتصاد العالمي دماراً حتى أصابه بالشلل، فقد عرقل الانتاج والأماد والنقل الجوي عبر العالم، وأضعف الطلب العالمي، وعزل دولاً ووضعها تحت الحجر الصحي، وأخرى تحت حظر التجول، وأصاب قطاعات المال والطيران والنقل والسياحة بخسائر فادحة. ونظرا لعدم قدرة العالم على تحديد موعد نهاية الفيروس، ستكون الأزمة على الأرجح طويلة، وسيصبح كل من المستهلك والمستثمر أكثر حذرا وترقباً لاحتمال حصول موجة أخرى، وبما أن العجلة الاقتصادية تتأثر أيضا بالناحية المعنوية والنفسية، فإن الحجر الصحي الطويل والخسائر الكبيرة، سواء أكانت مادية أو في الأرواح، والخوف من المستقبل، وفقدان الوظائف، وفقدان المقربين، سيجعل المستهلكين والمستثمرين يترددون كثيراً في المخاطرة ومعاودة النشاط العادي، ما سيؤجل عودة النمو الطبيعي وتحريك العجلة الاقتصادية. وعلى العموم فلقصر الفترة الزمنية منذ بداية الأزمة، لم تبرز بعد التداعيات الاقتصادية طويلة الأجل، ولكن في حال استمرار الأزمة، وانعدام تبني سياسات مالية ونقدية لمعالجتها، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي ما يلي:

- افلاس الشركات غير القادرة على تغطية التزاماتها المالية، كجزء من حلقة انكماش اقتصادي مفرغة.
- افلاس الأفراد غير القادرين على تسديد ديونهم، مثل قروض العقار والسيارات، كجزء من حلقة انكماش اقتصادي مفرغة.
- تسريح الموظفين الذين يعملون في شركات أصبحت غير قادرة على دفع رواتبهم، كجزء من حلقة انكماش اقتصادي مفرغة.
- انهيار النظام المالي بسبب الضغط على السيولة.
- تراجع في العولمة، وارتفاع في الاكتفاء الذاتي في سلاسل الانتاج لكل دولة، سعياً لتفادي أزمات اقتصادية مستقبلية مماثلة، ولكن على حساب الارتفاع في مستوى المعيشة الذي تسببه العولمة.
- وفي انتظار حلول عملية وواقعية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية ببرامج استباقية وواقعية وسريعة، يبقى الاقتصاد العالمي مهدد بكساد وانهيار وشيك، والله من وراء القصد...

المحامي رياض الصانع

كل أربعاء

الصحة الكبرى



كان لبنان وسيظل دولة احتكاك مزدوج بين الخارج المتداخل، وبين الداخل المحتدم، كان لبنان وسيظل، منطقة لا تسكت مدافعها، وفوهة لا تكف عن إطلاق رصاصات الرحمة، وعيون دامعة لا تكف في جميع مراحلها عن البكاء. منذ تفجيرات المرفأ، ومنذ تغيير الوزارات، ومنذ حروب التصريجات والتصريحات المضادة، المواقف المناوئة وتلك التي تحمل في طياتها مخاطر الكتمان، الوضع الإجمالي وتلك التفاصيل التي تكمن في أزقتها الشياطين، ويعيش في حوارها المطارد، ويزايد عليها ما يريد أن يلتصق الأعداء لوطن في مهب الريح أو هؤلاء الذين يسكنون بالرمح والدرع ويحاولون فك جميع الشفرات بالعنف ذاته وبالدماء الزكية ذاتها، وبالمصالحات المشكوك في مفهومها وقوامها. لا يهم كم من الضحايا ذهبوا في تفجير المرفأ، ولا يهم كم من المؤسسات والدول والجمعيات الخيرية تلاحمت مع الحدث العظيم في يوم التفجير العظيم، المهم أن نسال أنفسنا هل استفدنا من الدرس؟ أم أننا نخطئ في سيات عميق؟ هل اختلط الحابل بالنابل؟ أم أننا أصبحنا قادرين على رآب الأصداع وأن كارثة المرفأ جمعتنا بعد شتات، ووجدتنا بعد طول محاصصات؟ بالتأكيد لن ألوم خطوة ماكرون وزيارتيه التاريخيتين المساندتين للشعب المكلوم، ولا ألوم الذين رحبوا به على طريقة عودة الانتداب الفرنسي مرة أخرى إلى بلاد الفينيقي العتيق، لكن اللوم كل اللوم على العرب، على جامعتهم التي زار أمينها العام الدولة الشقيقة ليلقي عليها خطابات مجاملة ليس إلا، إن دور الجامعة العربية وفقاً لميثاقها الراهن كبير، ودور أمينها العام أكثر من مجرد أستاذ يلقي محاضرة أمام تلاميذ مازالوا يمشون على «السجاد» بصعوبة. جامعة الدول العربية مسؤولة عن كل شبر مهيبض الجناح في أمتنا، وعن كل إرادة سقطت إرادتها بالتقادم في جميع نكباتنا ومفترقات حيواتنا، ومطبات أيامتنا. الجامعة العربية هي الإدارة العربية، هي الضمير العربي الذي كرهنا الغناء له وعنه، عن الوحدة التي لم توحدنا، وعن الشعار الذي يفرقتنا، وعن المشروع الذي لم يولد بعد. لبنان أو العراق أو اليمن أو سورية وطن عربي تُراق دماؤه وتوزع جثامينه، وتهذر كرامته على مدار الساعة، جامعة الدول العربية على المرأى والمسمع من كل حدث، ومن كل إهانة لا ترد الصاع صاعين، على الأقل من خلال موقف سياسي مؤثر وفاعل، وعلى الأقل عن طريق أغنية من القلب إلى القلب، أو على الأقل من دون أن تهذي بحروب أو تهدد بعدوان، أو تتوعد أحداً بغير السلام القائم على العدل.

بداية السطر

أزمة السكن

تعاني أغلب دول العالم من أزمة الاسكان، ما يضعها في موقف صعب أمام مواطنيها، وتعود المشكلة لعدة أسباب منها الاقتصادي ومنها الجغرافي ومنها التعداد الهائل للمواطنين، فمأذا عن أزمة السكن بالكويت، هل هي أزمة حقيقية أم مفتعلة؟ ان المطلع على بواطن الأمور يستطيع أن يحكم بكل يسر وسهولة. للعلم قامت الدولة باتخاذ اجراءات تمهد لحل القضية وكانت الاجراءات التي قامت بها الدولة من قبل اعلان الاستقلال في عام 1961 وهذا ان دل فانما يدل على أهمية موضوع الرعاية السكنية لأفراد المجتمع لدى الدولة، وكان آخر قانون تم اصداره هو القانون رقم (47) لسنة 1993 المتضمن انشاء المؤسسة العامة للرعاية السكنية بهدف توفير الرعاية السكنية لمستحقيها من المواطنين

د. عبدالله الحواري



من خلال بدائل متعددة. لكن يتضح من الواقع الذي نعيشه بأن الفرد لا يتحصل على مسكنه الخاص الا بعد مرور أكثر من 18 سنة من تاريخ الزواج وذلك لأسباب عدة منها الدورة المستندية للحكومة وتعطيل العمل من قبل المقاول المنفذ أو تأخر المقاول المصمم بعملية التصميم إضافة إلى أن هناك شبه تعمد من بعض الجهات بالتأخر في اعطاء الموافقات للهيئة العامة للرعاية السكنية لكي يتم توزيع الأراضي على مستحقيها. وهنا نستطيع القول بأن أزمة السكن ليست حقيقية وانما مفتعلة وذلك لوجود اقتصاد دولة متين بالإضافة لوجود مساحات غير مستخدمة بأعداد كبيرة يمكن استغلالها كما أن أعداد المواطنين ليست عناقاً لكي لا يتم منحهم أراضي للسكن.

ناصر الرشيدى N_alrashidi

قلم جاف

الدولة العميقة... شعار المرشحين

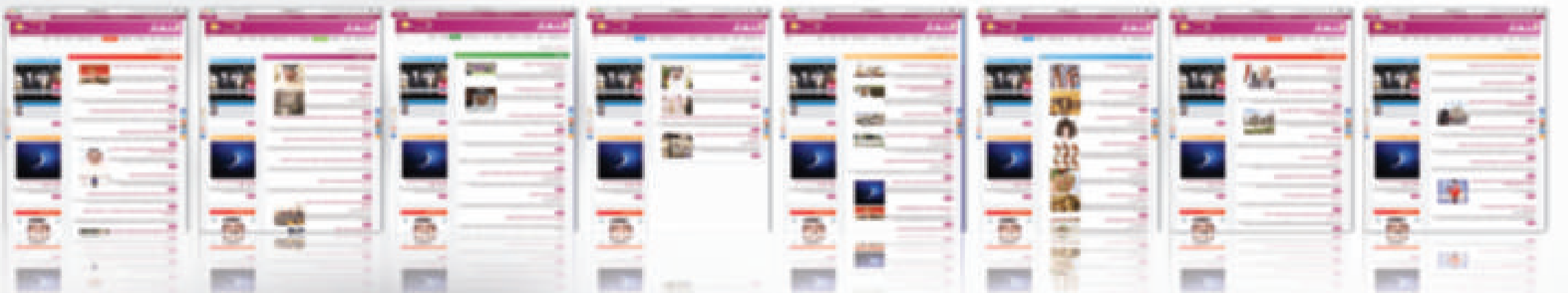


ذاك بس عlishان ضد الذي انت تختلف معاه أصبح غير وطني. يوجد عندنا ناس هي من يوزع صكوك الوطنية والولاء، والامانة والشرف، وأسهل شيء صار عندنا هو التشكيك والتخوين بالآخرين، كم أتمنى أن تغيب وتمحى مثل هذه الأمور والعادات الدخيلة علينا، وأن تستبدل بالحب والتعاون بيننا وأن تحسن النية بالآخرين وبتكاتف وبتعااضد كما كنا في السابق، وإذا اردنا ان نعمل ونطور وطننا ونحافظ عليه نقوم بواجباتنا قبل أي شيء، فالكويت تستحق وتستاهل منا كل العطاء والأخلاص في القول والعمل. وبالختام اقول حفظ الله الكويت وأميرها وشعبها وأدعو الله ان يشافي أميرنا ويعود إلينا معافى ومشافى، واطلب من الله عز وجل ان يزيل عنا هذا الوباء وعن العالم بأسره.

يوسف حجي

النهار

جريدة قومية يومية سياسية شاملة
نشر من دار النهار للطباعة



تابعونا على موقعنا الإلكتروني
WWW.ANNAHARKW.COM